# التطورات الداخلية في ايران في عهد حكومة جعفر شريف امامي

(29 اب 6-1960 ايار 1961)

**الباحث: حازم كاظم طاهر**

**ا. م. د. نعيم جاسم محمد**

**كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى**

**كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل**

**الملخص**

يتناول هذا البحث التطورات الداخلية في ايران في اثناء تولي جعفر شريف امامي رئاسة الوزراء في ايران للمدة (29 اب 6-1960 ايار 1961)، وعلى الرغم من المدة القصيرة التي تولى فيها رئاسة الوزراء، فقد قدمت حكومة امامي بعض المنجزات على الصعيد الداخلي الايراني، ومنها القيام باجراء الانتخابات البرلمانية للدورة العشرين، وكذلك معالجة الازمة الاقتصادية في البلاد من خلال اتخاذ اجراءات عدة، الا ان التظاهرات التي اندلعت في ايران قد اجبرت جعفر شريف امامي على تقديم استقالته مرغما في 6 ايار 1961.

Abstract

This research deals with the internal developments in Iran in the course of taking Jafar Sharif imami front of me as prime minister in Iran for the period (29 August 1960 – 6 May 1961)، and despite the short time that he took the prime minister ، was in front of me the Government of some of the achievements made at the domestic level Iranian، and which do hold parliamentary elections for the twentieth session، as well as address the economic crisis in the country by taking several measures، but the protests that erupted in Iran، Jafar Sharif imami has forced me to resign forced in 6 may، 1961.

## المقدمة

ادت بعض الشخصيات الايرانية دورا مهما في تاريخ ايران السياسي المعاصر، من خلال الدور الذي قامت به في خضم احداث سياسية شهدتها البلاد في مراحل سياسية مختلفة، والشخصية موضوعة البحث هي شخصية جعفر شريف امامي، الذي يعد من الشخصيات البارزة والذي ادى دورا مهما وواضحا في تاريخ ايران في العهد البهلوي، بل يعد ابرز رجال ذلك العهد.

وسيتم تسليط الضوء في بحثنا هذا على دوره السياسي في اثناء توليه منصب رئاسة الوزراء للمدة (29 اب 1960 – 6 ايار 1961)، ونتناول سياسة حكومته الداخلية وابرز التطورات الحاصلة في تلك المدة على الصعيد الداخلي الايراني وموقف الحكومة من تلك التطورات، لاسيما وان تلك المدة كانت حرجة في ايران، نظرا لما شهدته البلاد من احداث مهمة.

قسم البحث على اربع محاور رئيسة، تطرق المحور الاول الى الظروف التي ساعدت جعفر شريف امامي في الوصول الى رئاسة الوزراء وتشكيل الوزارة في 29 اب 1960، اما المحور الثاني فقد درس حكومة جعفر شريف امامي والانتخابات البرلمانية وما تمخض عن تلك الانتخابات من نتائج وما رافقها من تداعيات كثيرة، في حين سلط المحور الثالث الضوء على خطط الحكومة الاقتصادية من اجل انهاء الازمة التي عصفت في البلاد، بينما تحدث المحور الرابع عن تطور الاوضاع الداخلية في ايران وسقوط

حكومة جعفر شريف امامي في السادس من ايار 1961 بسبب التطورات السياسية التي عجزت حكومة جعفر شريف امامي من وضع حد لها.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة يأتي في مقدمتها المصادر الفارسية كونها اقرب للأحداث والتي ترجمت الى العربية، ومن اهم تلك المصادر الكتب الفارسية ومنها كتاب (خاطرات جعفر شريف امامي نخست وزير ايران (133 – 1360 – 1357) لحبيب لاجوردي وكتاب (بربال بحران سياسي زندكي علي اميني) لايرج اميني، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الرسائل والاطاريح الجامعة والتي اغنتها بمعلومات قيمة لما لها صلة بالموضوع، واهمها اطروحة الدكتوراه المعنونة (ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا 1965 1977-دراسة في تطور السياسة الداخلية) للدكتور نعيم جاسم محمد، واطروحة الدكتوراه (التطورات السياسية الداخلية في ايران 1951 – 1963) للدكتورة فوزية صابر محمد، واطروحة الدكتوراه (الحياة البرلمانية في ايران 1941 – 1979) للدكتورة وداد جابر غازي. كما اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب العربية والمعربة لها، منها كتاب (التاريخ الايراني المعاصر ايران في العهد البهلوي) لغلام رضا نجاتي وكتاب (النفط يستعبد ايران) لحميد صفري، كل هذه المصادر وغيرها ساعدت الباحث على اخراج الدراسة بصيغتها الحالية.

## الظروف التي ساعدت جعفر شريف امامي للوصول الى رئاسة الوزراء:

هيأت ظروف مختلفة للشاه الفرصة للهيمنة على السياسة الداخلية لبلاده، لذلك لجأ الى أساليب عدة، منها التلاعب بالانتخابات لإيصال مؤيديه الى المجالس النيابية كما حصل في عام 1954، فضلاً عن احتفاظه بحق حل المجلس، وبهذا فقد تجاوز الشاه على الدستور[1]. أما الأسلوب الآخر فكان محاولاته في إضفاء مظهر ديمقراطي على نظامه، وذلك بتأسيس أحزاب شكلية، ليضمن المحافظة على الديمقراطية، ومن هذه الأحزاب، حزب «مليون» (الوطنيون) [2]، وحزب «مردم» (الشعب)[3] عام 1957، على اساس ان الأول موالٍ للحكومة، والآخر معارض لها، وترأس الحزبان شخصيتان مقربتان من الشاه هما منوجهر اقبال واامير اسد الله علم، ولم يسمح لهما بالترشيح الى المجلس النيابي من دون موافقة جهاز السافاك[4].

وفي اوائل عام 1960 كان كل من التضخم النقدي والفساد المتزايد والشعور بان الازدهار الاقتصادي للسنوات الاربع الماضية على حافة الانهيار، وادى هذا الى ظهور معارضة برلمانية بدأت بإلقاء اللوم على الشاه اكثر من رئيس الحكومة منوجهر اقبال الذي كان حينها رئيسا للوزراء للمدة(1960-1957)[5].

رافقت الانتخابات البرلمانية الإيرانية في دورتها العشرين في اب 1960 مشاكل وتدخلات عدة من حزب مليون برئاسة رئيس الوزراء منوجهر إقبال، بسبب امتلاكه للإمكانيات الحكومية الكبيرة، وكانت له السيطرة الكاملة على الانتخابات، وعلى الرغم من الدعايات الحكومية بحرية الانتخابات، كان الشاه يتخذ سلسلة من الإجراءات قبيل الشروع فيها، فعقد صفقة سرية

مع حزب مليون(وطنيون) وحزب مردم (الشعب)، من أجل اقتسام مقاعد المجلس مع ضمان أغلبية برلمانية الى حزب مليون، بوصفه حزب الحكومة، كذلك ضمن الشاه دون مجيء مرشحين غير مرغوب فيهم، حينما عهد إلى وزير الداخلية ورئيس الشعبة الثانية الاشراف على تنظيم الحملة الانتخابية، وقد فرضت قوات الأمن حراسة مشددة على منزل محمد مصدق رئيس الوزراء السابق (1953-1951) تحسباً للموقف، وتحت التهديد أجبر عدد من المرشحين على الانسحاب من المشاركة في الانتخابات[6]، وقطع رئيس الوزراء الطريق على كل التكهنات للفئات التي يحق لها الاشتراك في الانتخابات عندما أعلن في خطاب له في المجلس، أنه لن يسمح لمرشحي الجبهة الوطنية[7]، وحزب توده الشيوعي الايراني بالمشاركة فيها، قائلاً بالحرف الواحد: «أنني سأشرف إشرافاً تاماً عليها حتى لا يتدخل فيها أي من المأجورين، وسأكشف في الحملات الانتخابية سوابق وماضي جميع التوديين الذين سيرشحون أنفسهم»[8].

اكدت انتخابات المجلس التشريعي للدورة العشرين الفشل اللاحق لهما على الرغم من المنافسة الصورية بين الاحزاب، وعلى راسها رئيس الوزراء منوجهر اقبال الذي اقسم بشرف والدته بان الانتخابات ستكون حرة ونزيه ، الا ان الانتخابات بحسب قول الدكتور كريم سنجابي[9]، غير نزيهة وغير عادلة وقد زُيفت فيها اراء الناخبين تزييفا كاملا وافشى هذا التزييف والتلاعب في انتخاب أعضاء الجبهة الوطنية الثانية ، احياها كل من الهيار صالح[10] وباقر خان كاظمي والدكتور سنجابي وعدد من شخصيات الجبهة الوطنية الذين ينتمون الى حزب ايران وهو احد الاحزاب التي تشكلت منها الجبهة الوطنية بزعامة مصدق ، وادت الجبهة دورا مشهودا في اثارة الجماهير ضد نتائج انتخابات الدورة العشرين[11].

من جانب اخر قام الطلبة الجامعيون المؤيدون للجبهة الوطنية بتظاهرة شارك فيها جمع غفير من المواطنين، بعد أن لازموا الصمت إزاء الأحداث لسنوات عدة بانتقاد الحكومة، وفي التظاهرات التي نددت ضد الحكومة بسبب التزوير في الانتخابات، تحولت تلك التظاهرات إلى اشتباكات، إلى أن تمت تنحية نصرت الله قاسمي وزير الدولة وأمين عام حزب مليون، الذي كان يدير الانتخابات، بناء على أمر أصدره الشاه، وطلب حزب مردم إلغاء انتخابات الدورة العشرين، وانتهت الانتخابات في طهران، وحصل جميع مرشحي حزب مليون على الأصوات ، ووصفت انتخابات الدورة العشرين، بانها أكبر انتخابات إيرانية، حدثت فيها عمليات التزوير في السنوات الأخيرة[12].

بادرت الجبهة الوطنية بعد اجراء الانتخابات الى اصدار بيان دعت فيه الى الغاء نتائج الانتخابات ؛ لأنها جرت بعيدا عن النزاهة والحرية، اما حكومة اقبال فلم تكترث لمطالب الحركة الوطنية، وبادرت الى اعلان النتائج في المدن الايرانية، وكانت نتيجتها ان حصل حزب مليون (الوطنيون) بزعامة اقبال على 104 مقعد وحزب الشعب بزعامة اسد الله علم على 25 مقعد من مجموع المقاعد البالغة (200) مقعد كما اعترض المرشحون المستقلون بزعامة الدكتور علي اميني[13] في طهران على

الانتخابات لعدم نزاهتها واتهم علي اميني رئيس الحكومة اقبال بالخيانة العظمى بسبب تساهله في ادارة شؤون البلاد[14].

اما الشاه الذي قلبت الاوضاع كل توقعاته، ورغبة منه في عدم فتح جبهة جديدة للمواجهة مع المعارضة، وبعد ان شعر ان مجمل سياسته على وشك الانهيار، وان الاحداث وضعت مصداقيته بل ومشروعية نظامه على المحك وموضع تساؤل ، فقد اثر الانحناء للعاصفة والتضحية برجله المطيع منوجهر اقبال الذي اوعز اليه بالاستقالة، وفعلا قدم استقالة وزارته للشاه في التاسع والعشرين من اب 1960، وجاءت هذه الاستقالة في احد وجوهها حفظا لماء وجه الشاه[15].

تحرك الشاه بسرعة لامتصاص اثار العاصفة السياسية التي اثارتها الانتخابات وللتنصل من نتائجها، وابدى عدم الرضا منها وندد بالطريقة التي جرت فيها الانتخابات ودعي جميع البرلمانيين المنتخبين خلافا لنص الدستور الى تقديم الاستقالة من اجل تسهيل اجراء انتخابات جديدة، وبعد ذلك قدم الممثلون المنتخبون استقالتهم من البرلمان الجديد[16].

ادت الظروف السياسية التي مرت بها البلاد الى ان يقوم الشاه باختيار شخصية سياسية يمكن الاعتماد عليها في تلك المرحلة الخطيرة في تاريخ ايران، فوقع اختياره على شخصية جعفر شريف امامي الذي كلف من قبل الشاه في التاسع والعشرين من اب 1960 بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي هذا الصدد يقول علي اميني» ان الشاه لأول مره يختار رئيس وزراء بصورة سرية، ولم يستشير أي احد في اختيار جعفر شريف امامي والذي كان يشغل منصب وزير الصناعة والمعادن في حكومة الدكتور اقبال، والذي لم يكن متملقا وعدم ميلانه الى الاحزاب، وكانت شخصية مستقلة ، وكذلك عدم تدخل الدول العظمى في اختيار جعفر شريف امامي لهذا المنصب والتأثير عليه»[17].

بعد ان تسنم جعفر شريف امامي منصب رئاسة الوزراء في التاسع والعشرين من اب 1960 سمى أعضاء حكومته ،وقدمها إلى مجلس النواب والشيوخ في أيلول من العام نفسه، وبذلك أصبح رئيس الحكومة الجديد مسؤولاً عن إجراء انتخابات جديدة، ووعد الأخير بأن تجري الانتخابات على وفق مبادئ الدستور، وأن يأخذ بالحسبان، جميع الحقوق المشروعة للمواطنين[18].

**قدم جعفر شريف امامي كابينته الوزارية الى المجلسين (النواب والشيوخ) وهم كالاتي[19]:**

1) المهندس جعفر شريف امامي – رئيسا للوزراء.
2) الدكتور محمد سجادي – نائب رئيس الوزراء.
3) الدكتور جهانشاه صالح – وزير الصحة.
4) الفريق احمد وثوق – وزير الحربية.
5) الفريق مهديقلي علوم مقدم – وزير الداخلية.
6) اللواء علي اكبر ضرغام – وزير المالية.
7) الدكتور محمد علي هدايتي – وزير التنمية.
8) الدكتور محمود مهران – وزير الثقافة.
9) الدكتور عبد الحسين اعتبار – وزير الاتصالات والبرق.
10) اللواء ولي انصاري – وزير الطرق.
11) المهندس خسرو هدايت – مستشار ونائب

رئيس الوزراء.

12) الدكتور طاهر ضيائي – وزير الصناعة والمعادن.

13) الدكتور علي اصغر بورهمايون – وزير التجارة.

14) المشير فاطمي – وزير الزراعة.

15) الدكتور احمد علي بهرامي – وزير العمل.

16) محمد رضي ويشكايي – وزير الكمارك والاحتكارات.

17) اشرف احمدي – مستشار رئيس الوزراء.

وبهذا الصدد ذكر جعفر شريف امامي ما نصه «امرني الشاه بان اشكل الحكومة ولم تكن لديه الفرصة المناسبة لاختيار الوزراء، والوقت الذي كان لدي هو اربع وعشرون ساعة والا اسجن، ويضيف قائلا «ان السبب في اختياري لرئاسة الحكومة من قبل الشاه هو لان لدي معرفة بالأوضاع سابقا وحاليا وكوني عملت في وزارة الصناعة ومسؤول التخطيط في مشاريع الدولة وفضلني على بقية المرشحين»[20]. ويبدو ان شخصية جعفر شريف امامي كانت محل رضا الشاه وان المرحلة المذكورة كانت تحتاج الى مثل هذه الشخصية التي تتمتع بعلاقات جيدة في الاوساط السياسية والشعبية.

اختار جعفر شريف امامي وزرائه على وفق التجربة وسوابق العمل اذ قام باختيار الوزراء الشباب لتولي الوزارات وبقيت وزارة الخارجية لم يعين لها وزير وبعد مدة اختار عباس ارام[21]، لهذا المنصب ، لكنه لم يستمر طويلا ، وبعد ذلك اصبح جعفر شريف امامي يشرف على الوزارة والذي كان يخشاها لأنها واجهة البلد بحسب قوله، وبعد ذلك تم تعيين عضدي وزيرا للخارجية ونال موافقة الجميع، وان جميع الوزراء الذين تم اختيارهم كان الشاه يطلب مقابلتهم شخصيا ولاسيما في اختيار وزير الحربية ، ومن ملاحظات الشاه ان يكون وزير الحربية صغير السن وليس لديه خبره حتى تتم السيطرة عليه وتكون الامور العسكرية تحت اشراف الشاه[22].

قام جعفر شريف امامي بعد تشكيل حكومته بتشكيل نخبة سياسية من حملة الشهادات العليا في الجانب السياسي، لتكوين هيأة سياسية استشارية؛ لكي تكون جميع خطواته مدروسة ولاسيما في تعامل الحكومة مع الدول العظمى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي[23].

بعد مدة قليلة من تشكيل الحكومة عرض جعفر شريف امامي برنامج حكومته على مجلس الشورى الوطني وقد تصدر البرنامج موضوع الانتخابات ، فضلا عن زيادة رواتب الموظفين ، وتقرر اضافة حقوق الى المثقفين باستثناء المعلمين؛ لان رواتبهم احسن من بقية الموظفين، وكانت سياسة جعفر شريف امامي تتم برؤية وتخطيط بحسب رؤية الهيأة الاستشارية ، التي تضع الخطط سواء الداخلية منها او الخارجية، وكان الهدف منها منفعة ايران، ولم يلق ذلك ترحيبا من الولايات المتحدة الامريكية ولكنها بدأت تتظاهر بتأييدها ظاهريا، لكنها في الباطن تعمل على اسقاطها[24].

وفي هذه المدة وبعد تشكيل الحكومة قام جعفر شريف امامي بالضغط على رؤساء الاحزاب المنظمات لتقديم استقالتهم وتعيين رؤساء جدد ، وما اثار حفيظة حزب مليون الذي بدأ يخطط

للإطاحة بالحكومة الجديدة وقام اعضاء الحزب بتنظيم تظاهرات واسعة لاستعادة مناصبهم ، وطرح حزب مليون اشاعات ضد بعض الوزراء في الحكومة، مما جعل جعفر شريف امامي يأمر باعتقال بعض الاشخاص المنتمين لحزب مليون، وبعد مدة اطلق سراحهم، وبدأ يتحالف مع الحزب وتم تشكيل حزب جديد اسمه (حزب الوطن) للدفاع عن شخصية رئيس الوزراء[25].

## حكومة جعفر شريف امامي والانتخابات البرلمانية :

اتخذت حكومة جعفر شريف امامي اول اجراء بشأن الانتخابات عندما قامت بتشكيل لجنة لصياغة الاسس المقترحة لأجراء الانتخابات المقبلة، والتي حددت مطلع عام 1961 موعدا لأجرائها، وفي الثامن و العشرين من تشرين الثاني 1960 كتبت صحيفة اطلاعات: « ان الانتخابات الجديدة لن تكون على اساس القوائم الحزبية، وان جميع المرشحين سيكونون على قدم المساواة سواء انتموا الى حزب سياسي ام لم ينتموا، وان المجلس العشرين يجب ان يفتتح قبل نهاية السنة الايرانية والتي تنتهي في العشرين من اذار 1961»، وفي اليوم نفسه اعلن حزب مليون انه سيقدم مرة اخرى (200) مرشحا عنه وانه لن يتحالف مع اي حزب او مجموعة سياسية اخرى، في حين اعاد الناطق باسم حزب مردم تأكيد موقف حزبه وثقته بالنجاح بالانتخابات المقبلة، واعلن المستقلون انهم جاهزون للمنافسة في الانتخابات الجديدة، ونظم (المحافظون) الذين تجاهلهم منوجهر اقبال في الانتخابات السابقة انفسهم استعدادا لخوض الانتخابات المقبلة[26].

أصدر رئيس الوزراء جعفر شريف امامي بياناً عن الانتخابات، وقال فيه: «ان الشاه قرر اجراء الانتخابات الايرانية قبل الانتخابات في الولايات المتحدة الامريكية، وامرني بان اهيئ الاوضاع للانتخابات»[27]، وامر الشاه رئيس الوزراء جعفر شريف امامي ان يكون في هذه الانتخابات محايدا ، اذ حصل حزب مليون في الانتخابات السابقة على اغلب المقاعد ويريد في هذه الانتخابات ان يسيطر على جميع المقاعد، وبدأ الصراع مع حزب مردم، وقام الحزبان بنشر الدعايات لحملتهما الانتخابية، ولكن رئيس الوزراء جعفر شريف امامي امر بإزالة هذه الدعايات ورفع جميع اللوحات ، وقد ازعج هذا العمل المتنافسين وكذلك الشاه الذي قام باستدعاء جعفر شريف امامي و امره بمنع ازالة اللوحات الاعلانية[28]، وقد أعلن رئيس الوزراء أنّ جو الاحتقان قد ولى، وستجرى الانتخابات بحرية تامة، وسيتم التحقيق في المخالفات السابقة[29].

عاودت الاحزاب والمنظمات السياسية وجماعات المستقلين نشاطها من جديد مع الاعلان عن بدء الحملة الانتخابية مرة اخرى ، واستهلت الجبهة الوطنية اجتماعاتها ، ومما تجدر الاشارة اليه ان الجبهة الوطنية نظمت في تموز 1960 اجتماعا لها في منطقة جلاليه (مدينة لالة حاليا) للاعتراض على اسلوب الدولة في تضييق الخناق على الانتخابات، وتقييد الحريات وفسح المجال امام الحركات لخوض المعركة الانتخابية، وشارك في الاجتماع اكثر من ثلاثة الاف شخص بزعامة عباس الشيباني، اذ كان اغلب الحضور من الطلبة الجامعيين لجامعة طهران والاعضاء

السابقين في حركة المقاومة الوطنية وعناصر حزب الامة، واصدرت بياناتها الغاضبة ومسيراتها الصاخبة [30]، وتدخلت الشرطة لفض هذا التجمع وجرت مصادمات بين الشرطة والمتجمعين، وفي اعقاب ذلك وضع احد أعضاء الجبهة المتنفذين دار قديمة في طهران تحت تصرف الجبهة التي اتخذتها قاعدة لمواصلة نشاطها وحملاتها ضد الحكومة. علما ان احزاب الجبهة الوطنية الثانية ومنظماتها[31] تظاهرت بالبقاء على اسم حركة المقاومة الوطنية حتى عام 1957، لكن الحقيقة هي ان كل نشاطات احزاب الحركة لم تتجاوز اكثر من عقد اجتماعات عادية واصدار كراسة سياسية بالمناسبة، الا ان تخفيف الرقابة الامنية خلال مدة حكم جعفر شريف امامي 1961-1960 ساعد الجبهة الوطنية على اعادة نشاطها السياسي، مما دفع المحامي حسن نزيه – وهو من جماعة مصدق – الى الاعلان عن عودة الجبهة الوطنية لساحة العمل السياسي[32].

طلبت الجبهة الوطنية من الحكومة اجراء انتخابات حرة ونزيهة في دورتها العشرين، و طلبت مقابلة رئيس الوزراء جعفر شريف امامي، ولكنه رفض ذلك[33].

وفي هذه المدة قرر الشاه التقرب من الجبهة الوطنية لكي تتعاون مع جعفر شريف امامي، ففتح المجال امامهم للعمل السياسي من اجل انقاذ البلاد من الاوضاع السياسية السيئة، وعندما طلبت الجبهة مقابلة جعفر شريف امامي ورفض ذلك، كان بشرط ان تكون الصحف وكشوفات التمويل تحت اشراف الحكومة[34].

وفي يوم الخامس عشر من كانون الاول 1960 التقى وفد من أعضاء المجلس الاعلى للجبهة الوطنية ضم كل من باقر كاظمي والدكتور غلام حسين صديقي والدكتور عبدالحسين اردلان ومحمد علي كشاورز الصدر بجعفر شريف امامي وتباحثوا معه بشأن ضمان حرية ونزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والتجمعات، بحسب ماوعد بذلك الشاه ، ولم يكن جواب رئيس الوزراء سوى التكرار للوعود السابقة، فقال:» الانتخابات حرة وستسعى الدولة لضمان حرية الصحافة والتعبير عن الراي وهذا هو راي صاحب السعادة و السمو...»[35]، وخصصت الحكومة لجنة للنظر في القانون الانتخابي وايجاد انظمة تكون اكثر اقناعا للانتخابات[36].

لم يفِ جعفر شريف امامي بوعوده لأعضاء الجبهة الوطنية المتضمنة دفع تكاليف الدعاية الانتخابية، كذلك منع الصحف من الدعاية الانتخابية لأعضاء الجبهة الوطنية[37]، وبناء على ذلك طالبت الجبهة بعقد مؤتمر، وطالبت أيضاً بالحصول على امتياز طبع صحيفتها ونشرها، إلا أن مطالب الجبهة لم تجد آذاناً صاغية من الحكومة، والانكى من ذلك اقتحمت عناصر الشرطة احد أماكن الجبهة الدعائية في شارع فخر أباد في طهران، ما دعا المجلس الأعلى للجبهة الاعتصام

في المجلس(البرلمان)، ليعرب عن اعتراضه على سلب الحريات وعدم تأمين نزاهة الانتخابات[38].

وفي اجتماع خاص بين رئيس الوزراء والشاه ومجموعة من القادة السياسيين ومنهم مهديقلي

علوم مقدم وزير الداخلية في 3 كانون الثاني 1961، صدر امر اجراء الانتخابات في الحادي والعشرين من الشهر نفسه[39]، وعلى اثر إغلاق الحكومة لنادي الجبهة الوطنية في شارع فخر أباد في طهران، اتجه اربعة من قادة الجبهة الوطنية الثانية الى مجلس الشيوخ فاعتصموا فيه بموافقة رئيس مجلس الشيوخ لمدة خمسة أسابيع، وكان ذلك في الثلاثين من كانون الثاني 1961 والتقى بهم عضوان من مجلس الشيوخ، وهم محسن الصدر وحسن تقي زاده وعقدوا معهم جولة من المباحثات، ولم ينظر في مطالب المعتصمين في المجلس، بل كان اعتصامهم نوعا من الاعتقال ولاسيما انه لم يسمح لأسرهم ورفاقهم مقابلتهم[40]. الامر الذي يؤكد ان الاعتصام استمر قبل الانتخابات وفي واثنائها.

بدأت الانتخابات في 21 كانون الثاني ونظرت المعارضة اليها على انها مناورة من الحكومة ، حينما سمحت باشتراك عناصر مستقلة فيها، وتحدت الجبهة الوطنية الانتخابات علانية وكانت الشكوك كثيرة تراود الراي العام في نزاهة الانتخابات وجدية الحكومة في الالتزام بوعودها من دون التدخل والتلاعب بالنتائج النهائية لها، لذا جاءت مشاركتها محدودة نسبيا ما انعكس سلبا على حماس الايرانيين للانتخابات، ففي طهران على سبيل المثال لم يشارك في التصويت سوى خمسة وستين الف شخص من اصل ستمائة الف كان يحق لهم المشاركة في التصويت[41].

اجريت الانتخابات على غرار ما كانت عليه في السابق وبأشراف رئيس الوزراء جعفر شريف امامي الذي وصلت اليه معلومات بان انتخابات مدينة كاشان تأجلت الى اليوم التالي ، الا انه اصدر امرا بأجراء الانتخابات بالموعد نفسه في المدينة وذهب الى مدينة كاشان بزيارة مفاجئة وللإشراف على سير الانتخابات في المدينة[42]، ومع ذلك صنفت انها مزيفة الا ان جهود حثيثة بذلت لانتقاء اكثر المرشحين شعبية، وكان الرجال الجدد يمثلون الى حد كبير عناصر القطاع الاوسط الذين كانوا يرمون الى احلال السلام مع الحكومة، ثم انتخاب كثيرين غير معروفين سياسيا[43].

ومما تجدر الاشارة اليه أنّ مطالب الجبهة كانت مقتصرة على نزاهة الانتخابات واستقرار الدولة ، الا ان المجلس الاعلى للجبهة لم يستطع التوصل الى اتفاق حتى تعيين مرشحي الانتخابات في طهران وسائر المدن، وهنا بدأ الدكتور علي اميني يمارس مهمته الدعائية الواسعة في عرض مشاريعه الاصلاحية، مستفيدا من ضعف الجبهة الوطنية وخمولها الناشئ من غياب قادتها عن مسرح الاحداث فضلا عن الارباك الداخلي وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد[44].

وفي السياق نفسه انشق مهدي بازركان[45] عن الجبهة الوطنية مع مجموعة من التكنوقراط والمتدينين على اثر خلاف حاد داخل صفوف الجبهة بين العلمانيين والمتدينين، وقد اطلق بازركان على تياره المنشق اسم (حركة تحرير ايران) ، لكن الحركة الجديدة ظلت من دون برنامج واضح يحلل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل ايران ، اذ كان يغلب على افكار بازركان آنذاك الطابع البارغماتي[46].

جاءت نتائج الاقتراع النهائي التي وصفتها الصحافة الغربية بانها كانت عبارة عن غش

مستمر، وهي مفاجئة لأطراف عدّة ، فقد حصل حزب مليون على 69 مقعدا وحزب مردم على 64 مقعد من مقاعد المجلس ال 200 مقعد، وهذا يعني ان الحزبين قد فقدا رصيدهما خلال انتخابات الدورة العشرين ولم يحصلا على الاغلبية التي تؤهلهما للهيمنة على المجلس ، في حين حصل المستقلون على اثنين وثلاثين مقعدا وكان من بينهم مقعدا واحد للجبهة الوطنية على الرغم من الضغوط الشديدة التي مورست ضدهم، اما باقي المقاعد فقد توزعت على الاقليات المختلفة، وكانت نسب الحزبين في نتائج الانتخابات ان حصل حزب مليون (وطنيون) على45% وحزب مردم (الشعب)على 35% من المقاعد البالغ عددها 200 مقعد[47].

ان العمل الاخير الذي قامت به الحكومة جعل من الصعب جدا توضيح المفاجأة الوحيدة التي حصلت في الانتخابات ، فقد انتخب مرشح يجاهر علنا بانتمائه للجبهة الوطنية هو اللهيار صالح الذي كان انتخابه يشكل مخاطرة علنية للحكومة وله شخصيا ولاسيما ان الجبهة اتهمته بانه لا يختلف عن الانتهازيين الذين وافقوا على شروط الحكومة، وقد انتخب صالح بفعل صمود وبسالة اهل كاشان، وبعد ثلاثة ايام من فرز الاصوات سمح لقادة الجبهة الوطنية بالعودة الى بيوتهم[48].

تحول مجلس النواب الايراني بعد انتخابات الدورة العشرين الى منبر واسع لمهاجمة الوزارة من جانب خصومها ولئن جاءت متاعب الحكومة في المجلس بالدرجة الرئيسة من جهة الاقلية المناوئة، الا انها وجدت نفسها بمرور الوقت عرضة لاتهامات من المحافظين، الذين لم يكن بإمكانهم اتخاذ موقف المتفرج من الاحداث بعد ان تصاعدت النقمة الشعبية الى درجة انذرت بالخطر ضد الحكومة[49].

وبسبب عجز الحكومة عن تحقيق وعودها بالإصلاح الاقتصادي، تظاهر الطلبة في الرابع والعشرين من شباط عام 1961وعقدوا المؤتمرات الطلابية، احتجاجاً على تدخل الحكومة المكشوف في الانتخابات، كما قام عمال مصانع نسيج أصفهان وعمال المشاريع الصناعية الأخرى بإضراب لمدة (24) ساعة للإعراب عن تضامنهم مع الطلبة، الذين اعتقلتهم الحكومة على اثر التظاهرات، وأغلقت جامعة طهران على اثر ذلك ولم يحدد تاريخ معين، لإعادة فتح الجامعة، خوفاً من تجدد التظاهرات والاشتباكات في الجامعة' وقد أدى تدهور الأوضاع الداخلية، وافتضاح أمر الانتخابات التي أخذت تتصدر صفحات المجلات الأجنبية في ذلك الوقت، إلى تشجيع الطلبة الإيرانيين الدارسين في الخارج الى معارضة الحكومة[50].

ازدادت متاعب حكومة جعفر شريف امامي مع تدهور الوضع السياسي والفوضى الاقتصادية التي تفاقمت بسبب عجزها عن تحقيق وعودها بالإصلاح الاقتصادي وفشلها في الحصول على قرض من الولايات المتحدة الامريكية، والتظاهرات المتكررة للطلبة التي غالبا ما كانت تتحول الى صدامات دموية مع الشرطة، وتصاعدت تلك التظاهرات حينما بدأ طلاب جامعة طهران بعقد التجمعات والمؤتمرات الطلابية احتجاجا على تدخل الحكومة المكشوف في الانتخابات، وطالبوا بحل المجلس واستقالة الحكومة، وحاولت الحكومة

استخدام العنف لفض التظاهرات، ولم يقتصر صدى تلك التظاهرات على العاصمة طهران والمدن الايرانية الاخرى، بل امتدت الى العديد من المدن الايرانية والعواصم الغربية ، ولاسيما ان الطلبة الايرانيين في الخارج استمروا بالتظاهرات والتجمعات، وطالبو فيها بإلغاء انتخابات المجلس والافراج عن الطلبة المعتقلين[51].

ومن جانب اخر اهتمت الصحافة الايرانية بالخطاب الذي القاه الشاه في حفل افتتاح مجلس النواب الايراني في الاول من نيسان 1961، واكد فيه على ضرورة تشريع قانون جديد للانتخابات ليحل محل القانون الذي شرع قبل 50 عاما ولم يعد يفي بحاجات العصر، كما طلب الشاه اجراء انتخابات على الاسس التي تجري في البلدان المتقدمة، وركز في خطابة على ضرورة السيطرة

## على مستوى تكاليف المعيشة واجراء اصلاحات ادارية[52]:

بعد قيام الشاه بافتتاح الدورة العشرين لمجلس النواب في الأول من نيسان 1961، جوبه بموجة من التظاهرات التي نظمها الطلبة الجامعيون، وبمشاركة مختلف شرائح المجتمع، وتحدث اللهيار صالح في المجلس، عن عدم نزاهة الانتخابات بالاستناد إلى الشواهد والوثائق، التي تطعن في انتخابات الدورة العشرين، كما تحدث نائبان عن عدم نزاهة الانتخابات هما عباس قلي عرب الشيباني و رحمة الله مقدم مراغي عن عدم نزاهة الانتخابات، وكان أغلب نواب المجلس من العناصر التابعة للبلاط والموالين للعناصر المنفذة لانقلاب آب 1953ضد حكومة مصدق أو أعداء الجبهة الوطنية مثل: «أسد الله رشيد يان، والسيد مهدي مير إشرافي، وأمير حسين خزيمة علم، واحمد بهادري، وفتح الله سرتيب، والسيد آية الله جعفر بهبهاني، ومحمد علي مسعودي، والفريق فضل الله همايون وقاسم مسعودي، وعزيز أعظم زنكنة ومحمد علي صفاري وغيرهم..[53].

اما في جامعة طهران فقد كان الوضع متأرجحاً بين الهدوء والاضطراب الى ان قام الدكتور اقبال الذي كان يشغل منصب رئيس الجامعة قبل تسنمه منصب رئيس الوزراء بزيارة كلية طب الاسنان في الجامعة لمعالجة احد اسنانه- بحسب ما ذكر ذلك في مقابلة شخصية معه – وقام بزيارة مرافق الجامعة الاخرى اذ بدأ الطلاب بالهتاف بسقوط الحكومة والمطالبة بإلغاء الانتخابات، ما اضطر الدكتور اقبال الى اللجوء الى غرفة العميد و دخل عليه عدد من الطلاب هاتفين بوجهه بالهتافات السابقة نفسها ثم خرج من باب اخر للجامعة ، وقام الطلاب بأحراق سيارته التي جاء بها الى الجامعة ، كما اعلن متحدث بان طالبا رمى الدكتور بقنينة فارغة ورماه اخر بكتبه، مما حدا بالجامعة ان تعلن تعطيل الدوام بسبب الاعمال التي ارتكبها الطلبة داخل الحرم الجامعي واهانتهم للدكتور اقبال[54].

استمرت الازمة السياسية في جميع انحاء البلاد على الرغم من انتهاء الانتخابات وافتتاح المجلس الجديد، فإن الأزمة السياسية كانت تلقي بظلالها في جميع مناطق البلاد، كما كان لاعتصام قادة الجبهة الوطنية في المجلس، وتظاهرات الطلبة الجامعيين، والفوضى والإرباك في طهران، وسائر المدن الإيرانية انعكاس واسع في الصحافة

الغربية، ولاسيما في وسائل الإعلام الأمريكية، وتأزم الموقف أكثر حينما قام عمّال مصانع نسيج أصفهان، وعمّال المشاريع الصناعية الأخرى بإضراب لمدة 24 ساعة في الأول من نيسان 1961م يوم افتتاح المجلس الجديد، للإعراب عن تضامنهم مع الطلبة المعتقلين الذين اعتقلتهم الحكومة على اثر التظاهرات، واعتقلت الشرطة أعداداً كبيرة من الطلاب، وأغلقت بصورة مؤقتة جامعة طهران، وكلية الزراعة في كرج التي تبعد قليلاً عن طهران[55].

شكل المستقلون اقلية في المجلس مقابل الاغلبية في اليمين المحافظ الذي عاد ليفرض هيمنته على المجلس الجديد، الا انهم اثبتوا انهم اقلية فاعلة عندما شددوا هجماتهم ضد الوزارة القائمة بغية انتزاع التنازلات منها، وكرست الاحزاب المختلفة المنضوية تحت الجبهة الوطنية للتشهير بالانتخابات التي جرت وادانتها، واحتجت الجبهة على ما اسمته الغش والاحتيال الذي رافق عمليات الاقتراع الاخيرة، وطالبت بحل المجلس تمهيدا لأجراء انتخابات جديدة بعيدا عن تدخلات الحكومة، وفي غضون ذلك ترددت شائعات كثيرة في طهران عن دعم وتشجيع الولايات المتحدة الامريكية للجبهة واقترنت تلك الشائعات مع زيارة مسؤول امريكي لإيران في خضم الانتخابات، الامر الذي حذا بصحيفة ديبلومات (Diplomat) الصادرة في طهران باللغة الانكليزية الى التأكيد ان زيارة المسؤول الامريكي انما جاءت من اجل تمهيد الطريق امام الجبهة الوطنية للعودة الى الميدان[56].

وهكذا كان المشهد السياسي في ايران مرتبكا بعد اجراء تلك الانتخابات، ولاسيما بعد ان اتضح ان عمليات التزوير والغش رافقت تلك الانتخابات، الامر الذي انعكس سلبا على سمعة حكومة امامي التي لم تختلف عن حكومة سلفه منوجهر اقبال.

## خطط الحكومة الاقتصادية:

ما أن أوشك العقد السادس من القرن العشرين على الانتهاء حتى أصبحت جميع الامور السياسية بيد الشاه، بالمقابل ترك القاعدة الاجتماعية لنظامه من دون أي اهتمام، الامر الذي أدى الى ظهور أزمة اجتماعية اقتصادية فيما بعد، قادت الى نمط اقتصادي مشوش ومبهم في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء، وسرعان ما تركت آثارا سلبية كبيرة على الهياكل الاساسية للاقتصاد الايراني، وحدد معدلات وأنماط النمو فيها، فالفشل الذي أصاب (الخطة التنموية السباعية الثانية)-1955 1962م على الرغم من المبالغ التي رصدت لها التي بلغت أكثر من (181) مليون دولار فضلا عن المساعدات والقروض الأمريكية التي بلغت (148) مليون دولار عام 1961م ،كان كفيلا بزيادة حدة الازمة الاقتصادية[57].

اعتمدت ايران قبل وبعد تولي جعفر شريف امامي رئاسة الوزراء على القروض الخارجية، وتشير التقارير الخاصة بهذه القروض انها تركت اثاراً سلبية واضحة على الاقتصاد الايراني، ثم على الحياة السياسية و الاجتماعية وما رافقها من فوضى وفساد اداري في توزيعها، ومنها ظهور عناصر انتهازية اخذت تتلاعب بالسلع الإنتاجية، المستوردة والمحلية ولاسيما ان هذه المرحلة اشارة الى عودة الطبقات الارستقراطية

وكبار الاقطاعيين والملاكين الى ايران وبعض الساسة القدماء ممن عبروا عن مصالح القوى الارستقراطية، وتركت الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة في مجالات الضرائب وتوزيع الحصص الاستثمارية[58] بهدف حماية الصناعة الناشئة، أعباءً ثقيلة على الانتاج المحلي للسلع التقليدية(كالسجاد، والصوف)، وشكلت في اغلب الاحيان مصدر تهديد حقيقي لمواقع كبار التجار وصغارهم، ودفعت بهم على المدى البعيد الى التهميش الاقتصادي والاجتماعي[59]، وفي هذا الامر بالتحديد يكمن السبب الرئيس الذي دفع البازار(تجار السوق) في النهاية الى الخندق المعادي للشاه، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي عاشه البازار في تلك المدة، وشهدت الميزانية الإيرانية في هذه المدة عجزا ماليا قدره (ثلاثة مليارات) ريال ايراني، وقع عبء ذلك العجز على كاهل ابناء الطبقة الوسطى في البازار من (كسبة وحرفيين وعمال متجولين)، الأمر الذي زاد من عدائهم للشاه وأصبحوا مهيئين لتقبل أي دعوة من شأنها إنهاء النظام البهلوي[60]، لذا يمكن تأشير جوانب عدّه من هذه التغييرات الاقتصادية على البازار، منها اغلب المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية للحصول على المواد الاساسية والخام ورأس المال والاسواق، كمصانع النسيج مثلا، التي أعلنت افلاسها وتعرّضت المصانع الحكومية للمصير نفسه على الرغم من الدعم الحكومي المتواصل لها، وبدأت الورش التقليدية تغلق ابوابها الواحدة تلو الأخرى ،ولم يكن أمام صغار المنتجين من أبناء الطبقة البرجوازية الوطنية(الطبقة الوسطى) اية وسيلة سوى القبول بالتبعية الصناعية ،في حين تحول قسم منهم الى القوة العاملة، واتجه القسم الأصغر منهم للبحث عن مجالات عمل أخرى ،وعلى أثر ذلك نجد أنّ النشاط الاقتصادي للبرجوازية الوطنية قد شهد تراجعا واضحا في هذه المدة، يقابلها تصاعد نشاط البرجوازية الرأسمالية الصناعية الجديدة، وأسهمت هذه العوامل في زيادة الهوة بين الطبقتين؛ الوسطى والعمالية من جهة، والشاه من جهة أخرى، فالطبقتان اللتان نظرتا الى سياسة النظام الاقتصادية بوصفها سياسة تصب في صالح الطبقة العليا فقط، وتحقيق المنافع الواسعة على حسابها[61]، ما زاد الأوضاع الاقتصادية سوءاً ؛لأن الأغنياء من التجار وكبار الملاكين وأصحاب العقارات كانوا يتهربون من دفع الضرائب بطرق شتى، الامر الذي جعل الضرائب غير المباشرة ترهق الطبقات الفقيرة حصراً[62].

اما الوضع الصحي فقد كان داخل إيران جيداً، فعلى الرغم من أن الحاجة الفعلية لإيران من الأطباء في مطلع عام 1960 كان (190) ألف طبيب، فإن الموجود الفعلي كان لا يتجاوز (19350) طبيباً فقط، تركزوا أساساً في العاصمة طهران وكبريات المدن الإيرانية، في حين حرمت المدن الصغيرة وقراها منهم، وعلى سبيل المثال لم يزد عدد الأطباء في أواخر عام 1959 الذين يعملون في مدينة (خمين) وقراها عن طبيب واحد، على الرغم من أن سكان المنطقة كان يربو على المائة ألف نسمة آنذاك[63].

انتشرت الأمية بين صفوف الإيرانيين بدرجة كبيرة، فقد قدر عدد الأميين في إيران في العقد السادس من القرن العشرين بما لا يقل عن 80

% وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 95% بين صفوف الفلاحين وإلى 99 % بين أبناء العشائر في الجنوب، ولم ينجح الشاه في معالجة هذه المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنما استطاع فقط أن يبسط سيطرته عبر أساليب عده على الوضع الداخلي للبلد بالاعتماد على السافاك (جهاز الامن الوطني والاستخبارات) وشرطة المدن والجيش الإيراني، وتمكن أيضاً من أن يحول المجلس النيابي الإيراني إلى بوق لتجميد اصلاحاته المزعومة، وأن يدخل إلى البرلمان عناصر كانت تعرف باسم جماعة (نعم سيدي) الذين كانوا لا يقفون موقف المعارضة ضد أي قرار يأتي من الشاه[64].

لم تجد نفعا الاساليب الدكتاتورية للشاه محمد رضا بهلوي تجاه المعارضة السياسية في البلاد على الرغم من محاولته تحقيق الاستقرار في ايران، لأن ما كانت تعانيه البلاد كان أكبر من محاولات الشاه الاصلاحية، ففي السنوات 1960 1962 بدأت الأوضاع الاقتصادية تتدهور أكثر فأكثر لان عائدات النفط لم تف بمتطلبات الخطة السباعية (1955 - 1962) والنفقات العسكرية المتصاعدة، فضلاً عن موسم الحصاد السيء للأعوام 1959 1960- 1961-، فأدى ذلك إلى اقتراض إيران من الخارج لتمويل العجز في الميزانية الإيرانية[65].

ومما تجدر الإشارة إليه أن حكومة جعفر شريف إمامي أعلنت عن برنامجها الاقتصادي، وعبّرت عن الحالة المالية القلقة في البلد، وقدمت الحكومة برنامجاً للموازنة، شمل زيادة الرسوم على الاستيرادات على نطاق واسع، للحد من الاستيراد واعتماد آلية للسيطرة الائتمانية، بإعطاء البنك الوطني الذي يعمل بصفته بنكاً مركزياً لتحديد حجم الائتمانات المحلية[66].

وفي عام 1961 عندما قدمت حكومة جعفر شريف امامي الميزانية العامة للمجلس للموافقة عليها، ابدى المجلس ملاحظاته ولا سيما فيما يتعلق بالجيش، الذي خصص له 60% من الميزانية العامة و40% لسائر مرافق الدولة الاخرى، ان تخصيص 60% من الميزانية العامة للجيش وشراء الاسلحة كانت تتم في بلد يوجد فيه مائة وخمسون الف قرية تفتقر الى اسالة الماء والى الكهرباء والمرافق الصحية والمدارس التعليمية، ان الاحصائية الرسمية تقول ان 80% من الشعب الايراني لا يعرف القراءة والكتابة، وتوجد المئات من القرى تكاد تكون معزولة عن المجتمع الايراني بسبب الطرق الوعرة التي لا تصلح لعبور السيارات، والمراكز التعليمية لا تكفي الا 9% من متطلبات الناس، والبلاد تحتاج الى ثلاثين الف كيلومتر من الطرق المعبدة واثنى عشر الف كيلومتر من السكك الحديدية[67].

ويقول الدكتور موسى الموسوي في هذا الصدد عندما كان احد أعضاء المجلس التشريعي: « لماذا تبعثرت اموال الشعب ولا تصرف في سبيل مصالحه الحيوية، اليس هذا ضربا من التهاون بحقوق الامة ؟ ويقول عندما وصلت الى هذه الجملة قاطعني اللهيار صالح رئيس الجبهة الوطنية قائلا: يريدون ان يضربوا بجيشهم واسلحتهم هذا الشعب الاعزل وانهم خونة وقتلة حملت قلوبهم حقدا بغيضا على ابناء الشعب، وبعد ذلك ساد المجلس هرج ومرج في اثر هذا الكلام وكاد النواب

ان يشتبكوا فيما بينهم وعجز رئيس المجلس عن السيطرة على الوضع فاعلن رفع الجلسة»[68].

لم تكن حكومة جعفر شريف امامي على صعيد الوضع الاقتصادي في الداخل في وضع تحسد عليه، واعترف جعفر شريف امامي بتردي الاوضاع المالية للبلد وقلة احتياطاتها من العملات الصعبة، وادرك ان الازمة الاقتصادية المستفحلة تؤلف العوامل الاساسية للنقمة الشعبية والسلاح الذي شهره اعضاء المعارضة بوجه الحكومة، وان الولايات المتحدة الامريكية التي كان يقلقها الوضع المالي في ايران التي اقتربت من حافة الافلاس بكل ما كان ينطوي عليه من احتمالات اجتماعية وسياسية غير مرغوبة، شرعت بتبني برنامج (الاستقرار الاقتصادي) الذي اصر عليه صندوق النقد الدولي وبنك الانشاء والتعمير، مقابل مساعدة مالية الى ايران ، وتضمن البرنامج تقليص ديون الدولة الداخلية والخارجية، وكذلك تقرر زيادة الضرائب لتخفيض الواردات الغير ضرورية وتقليص اقراض القطاع الخاص، وخول البنك المركزي صلاحيات لتحديد الاعتماد الداخلي ووضعت قيود شديدة على شراء العملات الاجنبية[69].

أدت عملية الاقتراض الكبيرة من الخارج إلى تمويل العجز في الميزانية، إلا أن ذلك بالمقابل أسهم في استنزاف احتياطات إيران من العملة الأجنبية، مما دفعها إلى طلب مساعدات عاجلة من صندوق النقد الدولي ومن الولايات المتحدة الأمريكية، فوعد الصندوق بتقديم (35) مليون دولار على ان أن تقلص إيران من ميزانيتها، وتحدد الرواتب والأجور وتعلق بعضا من مشاريعها، لاسيما العسكرية والتسليحية منها، أما الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس جون اف. كنيدي[70] John. F. Kennedy التي كانت تعتقد بأن الاصلاحات الليبرالية هي خير ضمان ضد الثورات الشيوعية، فقد قدمت (85) مليون دولار لإيران على أن تقوم الأخيرة بإدخال عناصر ليبرالية في الوزارة، وتتخذ خطوات بناءه لتطبيق الاصلاح الزراعي[71].

لم يقدر لبرنامج الاستقرار الاقتصادي ان يحقق غاياته لأسباب كثيرة، اولها ان الولايات المتحدة الامريكية اعلنت اواخر عام 1960 ان على ايران ان لا تأمل في الحصول على مساعدات مالية امريكية مالم يقر برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يريده صندوق النقد الدولي، وهذا الاقرار يحتاج موافقة المجلس، فضلا عن ان الحكومة لم يكن بإمكانها ان تضمن موافقة هذا المجلس حتى في حالة انعقاده، بسبب طبيعة التدابير التي كان البرنامج يدعو اليها، والاهم من هذا ان تنفيذ اي برنامج اصلاحي في ايران كان يتطلب توفير القاعدة الاجتماعية والاقتصادية اللازمة له، وهذا الامر لم يكن متحققا في المجتمع الايراني شبه الاقطاعي، ثم ان الكثير من البرامج الاصلاحية كانت تصطدم حتى في حال الرغبة في تحقيقها بالأنظمة والمؤسسات الاجتماعية والادارية والاقطاعية ، واخيرا العناصر المتنفذة من النخبة تمكنت بوسائل واساليب شتى وبطرق ملتوية من الالتفاف على قرارات الحكومة لمعالجة الازمة الاقتصادية ثم تجاوزها وتفادي تأثيراتها على الاقل، في حين انعكست تلك القرارات على اوضاع الطبقة الوسطى والدنيا الفقيرة التي عدتها

احدى الوسائل التي اثرى بها اصحاب النفوذ على حسابها، وترتب على ذلك تصاعد الغضب الشعبي ضد النخبة الحاكمة[72].

وفي مدة تسنم جعفر شريف امامي رئاسة الوزراء 1960 1961-حصلت الاحتكارات في عام 1960 على ربح صافي قدرة 600مليون دولار من بيعها خمسون مليون طن من النفط، اي 45 مليار ريال (الدولار يساوي 75 ريال حسب السعر الرسمي)، ووفقا للمعلومات الرسمية فان قيمة النفط الايراني المصدر من قبل الكونسورتيوم[73] عام 1960 كانت تساوي(59، 610، 604، 000)ريال اما قيمة كل الصادرات الايرانية (ما عدى النفط) قد بلغت بمجموعها (7، 875، 000، 000) ريال اي ثمن قيمة النفط المصدر، وفي العام نفسه استورد الكونسوريتوم بضائع بقيمة 2، 7 مليار ريال تقريبا من دون ان يدفع اي ضريبة كمركية ، اي 35% من مجموع واردات ايران، ودخلت البنك الوطني في عام 1960 – 1961 عملات اجنبية بمبلغ (666، 2) مليون دولار، لكن (389، 3) مليون دولار منها (288، 7) مليون كدخل من النفط و(100، 6) مليون عملة اجنبية من شركات النفط، اي ما يقارب 59% من مداخيل العملة الاجنبية في ايران صرفت من الكونسوريتوم النفطي العالمي، فضلا عن جميع صادرات ايران (ما عدا النفط) قد اعطت العملة الاجنبية (88، 5) مليون دولار اي 33% من مبالغ العملة الاجنبية المعروفة من صناعة النفط[74].

وبما ان حكومة جعفر شريف امامي تبنت برنامج (الاستقرار الاقتصادي) الذي اصر عليه صندوق النقد الدولي وبنك الانشاء والتعمير، مقابل وعودها بالمساعدات المالية لإيران على الرغم من ارتفاع عائدات ايران من النفط، فقد استمر العجز في الارتفاع الذي بلغ في عامي -1960 1961 (112، 5) مليون دولار[75]. ويبدو ان هذا العجز الحاصل في الميزانية بسبب ما انفق على المؤسسة العسكرية من موازنة عام 1961 بحدود 60% من الموازنة العامة.

كان عدد عمال ومستخدمي صناعة النفط في عام 1960 في مشاريع كونسورتيوم النفط العالمي قرابة (317135)عامل ، اما المستخدمون فكان (5210) وفي مشاريع شركة النفط الوطنية الايرانية كان عدد العمال (13911)عامل، واما المستخدمون فكان عددهم (41722) عامل وفي مشاريع اخرى مساعدة كان عدد العمال(2206)، وكان ثلثا عمال النفط متمركزين في المراكز الصناعية للبلاد كطهران، وعبادان، واصفهان، وتبريز وغيرها، وزيادة على هذا ان سبب الاستغلال الشديد للعمال من جانب الرأسمال الاجنبي والمحلي وان زيادة انتاجية العمل لم تصحبها زيادة في الاجور، فعلى سبيل المثال ان عامل النسيج الايراني يستلم 40 ريال يوميا وهي اقل من الحد الادنى الضروري للعيش بثلاث مرات[76].

اعلن احمد ارمش في نيسان 1961 ان احد اسباب مرض الاقتصاد الايراني وعدم تنفيذ المشروع السباعي الثاني هو تبذير الاموال من الخبراء والمستشارين الامريكيين، الذين كانوا يستلمون رواتب عالية جدا يستنزفون بها ميزانية الدولة وان كل مستخدم امريكي يستلم شهريا مالا

يقل عن 70-60 الف ريال[77]. الامر الذي انهك خزينة الدولة، وادى الى تدهور الاقتصاد الايراني، الذي ظل طوال مدة حكومة جعفر شريف امامي يعاني من العجز.

## تطور الاوضاع الداخلية في ايران وسقوط حكومة جعفر شريف امامي:

كان تولي جعفر شريف امامي لرئاسة الوزراء نتيجة للتنافس العلني بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على مصالحهم في ايران، فقد تولى زمام الامور نتيجة ضغوط واشنطن وموسكو[78].

ومما تجدر الاشارة اليه ان بعد مجيئ جون اف. كنيدي الى البيت الابيض بدأت الولايات المتحدة الامريكية بممارسة ضغوط كبيرة على الشاه، الذي ابدى رغبته في التعاون مع الشركات النفطية من اجل ضمان السيطرة على نفط ايران لصالح الكونسورتيوم الانكلو - امريكي، وفي اوائل عام 1961 ارسل كنيدي افريل هاريمان (Avril Harriman) حاكم نيويورك السابق ـــ لتقديم المطالب الامريكية للشاه، وكان تيمور بختيار خلف الكواليس يمول سراً التظاهرات المعادية للشاه بأموال السافاك[79]، غير ان اعنف الاحتجاجات جاءت من جانب المعلمين في 2 ايار1961 عندما بدأت في طهران بقيادة محمد درخشش[80] احد عناصر المعارضة المستقلين بأضراب عام للمعلمين الذين احتجو على تدني رواتبهم التي لم

تتجاوز ثلاثمائة تومان، فطالبوا برفعها الى خمسمائة تماشيا مع تصاعد كلفة المعيشة[81]، وسعت الاجهزة الامنية الى تفريق المتظاهرين فاطلقت النار عليهم وقتلت احد المتظاهرين المدعو (ابو الحسن خان علي)[82].

بدأ المعلمين بالتظاهر وكان من ضمنهم الدكتور علي اميني وسيد جعفر بهبهاني واجتمع المتظاهرون بالقرب من بناية مجلس الشورى واصطدموا مع الشرطة، وفي تلك المدة لم تكن تعرف الشرطة كيفية فض التظاهرات ولم تستخدم بعض الوسائل لتفريق المتظاهرين المستخدمة في بعض الدول، بل قامت بأطلاق الرصاص الحي وقتل المتظاهرين وجرحهم[83].

وفي هذا الصدد يقول جعفر شريف امامي: «عندما اجتمع المعلمون مقابل مقر الحكومة جاءني مسؤول الجهاز الامني وقال لي: ان هؤلاء يسبون الحكومة و علينا ان نفرقهم ، قلت له: دعهم وشأنهم ، وعندما خرج سمعت اطلاق نار ووقوع اصابات بين اوساط المعلمين المتظاهرين، نهضت الى ذلك المسؤول وقلت له: من اطلق النار فقال: انا امرت بأطلاق النار. ومن اعطاك الموافقة ؟ فقال: لي انت ، وهنا بدأت المشكلة، وعندما كنت في البيت الساعة الحادية عشر والنصف ليلا جاءني مسؤول الحرس الخاص للشاه وقال الشاه يريدك الان لعمل مهم جدا ، فغيرت ملابسي وذهبت الى القصر والتقيت بالشاه وطلب مني ان غدا صباحا يتم تشييع جنازة احد المعلمين وعليك بألقاء القبض على الضابط الذي قال ان جعفر شريف امامي امرني بأطلاق النار والتحقيق معه»[84].

اعلنت الجبهة الوطنية على الفور عن تأييدها للمضربين وتعاطفها معهم، مع ان الاحداث بدأت باحتجاجات سلمية، الا انها سرعان ما تحولت الى تظاهرات واسعة انظم اليها طلبة الجامعات

والمعاهد العليا في طهران[85]، وتوتر الوضع اكثر في اليوم التالي حينما نظم المحتجون امام ساحة المجلس تظاهرة كبرى شارك فيها 30 الف شخص، طالبو فيها بمعاقبة الجناة واستقالة الحكومة ، ولم يكن بالإمكان استشفاف أي تحريض سياسي في اضراب المعلمين في بادئ الإمر ؛ لأنها بدأت بمطالب مهنية، لكن هذا الوضع تبدل اخيرا عندما تحولت لغة الاحتجاج الى لغة سياسية وظهر ذلك عندما بدأت خطب المعلمين الحماسية تتطرق الى الحرية والديمقراطية[86].

اصدرت الجبهة الوطنية بياناً بعد مقتل المعلم جاء فيه: « الدولة قاتلة المعلمين»، ادانت فيه تلك الجريمة ودعت ابناء الشعب الى الكفاح من اجل الحرية، كما شهدت الايام اللاحقة انطلاق عدد من التظاهرات في انحاء متفرقة من ايران وهي تطالب بالقصاص من قاتل المعلم، واستقالة الحكومة[87].

ومما تجدر الاشارة اليه عندما ظهرت الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة الامريكية والحكومة الايرانية برئاسة جعفر شريف امامي، الذي كان يميل الى الاتحاد السوفيتي ، قام الحزب الديمقراطي الامريكي في زمن الرئيس كنيدي بإرسال اتباعه الى ايران، للقيام بتظاهرات المعلمين بحجة تحسين رواتبهم والتنديد بحكومة جعفر شريف امامي، وان سبب اختيار شريحة المعلمين ؛ لأنّ رئيس الوزراء الايراني في تلك المدة قام بتخفيض رواتبهم حتى تساوت مع رواتب العمال، واستغل تلك الحجة الحزب الديمقراطي للإطاحة بحكومة جعفر شريف امامي، والضابط الذي قام بقتل المعلم لم يكن ضابطا حقيقيا بل تقمص شخصية احد الضباط بعد اختطافه[88].

في غضون ذلك شاعت الاخبار عن ان الشاه الذي كان يراقب الاحداث باهتمام قد يدعم انقلابا عسكريا يقوم به الجيش للسيطرة على الوضع المتأزم، وانه سيقدم تنازلات جديدة لإرضاء المعارضة ، وغدا الاحتمال الاخير اكثر تأكيدا فيما بعد عندما تدارس الشاه احتمال ادخال اعضاء من الجبهة الوطنية في الحكومة، لتهدئة الاستياء العام، وعقد الشاه اجتماعا مطولا مع (اللهيار صالح) زعيم الجبهة الوطنية للاتفاق على خطوط تسوية مقبولة للجانبين، فلم يكن بوسع الشاه ان يجازف بركائز عرشة بتقديم تنازلات اساسية تدفع المعارضة الى طلب المزيد منها، كما لم يكن بوسع المعارضة التغاضي عن اخطاء الحكومة التي ولّدت استياءاً شعبيا وتتجاوز المشاعر الشعبية، ومن ثم مطالبها التي الّبت الجماهير قادة المعارضة عليها[89]، وتقرب الشاه من الجبهة الوطنية لكي يتعاونوا مع جعفر شريف امامي لإنقاذ البلاد من الاوضاع السيئة التي تمر فيها البلاد[90].

ومع فشل جميع الجهود لحل الازمة السياسية المعلقة ومع استمرار التظاهرات شرع مجلس النواب على اثر مقتل(ابي الحسن خان علي) باستدعاء جعفر شريف امامي في 5 ايار 1961 للاستجواب، وقد شعر الاخير ان هناك مؤامرة لإزاحته من رئاسة الوزراء، لذا قرر تقديم استقالة قبل ارغامه على الاستقالة من السلطة[91]، بعد يوم واحد من استجوابه من المجلس أي في السادس من ايار 1961، ومن جانبه اضطر الشاه الذي شعر ان الامور تكاد تصل الى الانفجار الى

قبول الاستقالة ثم كلف الدكتور علي اميني بتأليف الوزارة الجديدة على مضض منه وبتأثير الولايات المتحدة الامريكية[92]. لتطوي مرحلة حكم جعفر شريف امامي في رئاسة الوزراء التي استمرت اكثر من تسعة اشهر.

اجمعت الصحافة الايرانية على تأييد حكومة جعفر شريف امامي في عنوان كبير (امنعوه من الاستقالة) وكان هذا لحنكة جعفر شريف امامي وسياسته الخارجية المؤثرة[93].

وهنا لابد من الاشارة الى ان جعفر شريف امامي التقى في احدى الايام بأحد الضباط التابعين للولايات المتحدة الامريكية، وقال له الضابط « ان اعتصامات المعلمين كانت بتحريض من الولايات المتحدة الامريكية والضابط الذي قتل المعلم هو احد عملائنا في جهاز الشرطة ، وبناء على اومر من الولايات المتحدة قام بتنفيذ هذه العملية»[94]. الامر الذي يشير الى قوة التأثير الامريكي على الساحة السياسية الايرانية وتدخلها في الشؤون الداخلية بشكل سافر.

بدأت مرحلة جديدة في مسار الحياة السياسية الايرانية بتأليف وزارة علي اميني وهي مرحلة لم تكن مختلفة عما سبقها ويبدو ان السبب الرئيس لسقوط حكومة جعفر شريف امامي هو تظاهرات المعلمين وكان للولايات المتحدة الدور الاكبر في سقوط الحكومة وتولية علي اميني الذي روجت له كثيرا واجبرت الشاه على ذلك، الذي قال: « انه يفضل ان يقطع يده على ان يوقع على مرسوم تعيين اميني «، ولكن ضغوط الولايات المتحدة اجبرته على التراجع[95].

## الخاتمة

من خلال دراسة الدور الذي قام به جعفر شريف امامي في اثناء تسنمه منصب رئاسة الوزراء في ايران للمدة (29 اب –1960 6ايار 1961) تبين ما يأتي:

كان جعفر شريف امامي من الشخصيات السياسية البارزة في ايران، وقد ادت الظروف التي مرت بها ايران في مطلع ستينات القرن العشرين الى ان يختاره الشاه محمد رضا بهلوي ليكون رئيسا للوزراء في المدة المذكورة، وتعد تلك المدة من اصعب المراحل التي مرت بها البلاد من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من وجود شخصيات سياسية كثيرة في ايران ابان تلك المدة الا ان الشاه كان يعتقد ان شخصية جعفر شريف امامي هي الشخصية الانسب لتولي مسؤولية رئاسة الوزراء نظرا لعلاقاته المعتدلة مع الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي اللتان حاولتا الضغط على ايران من اجل الحفاظ على مصالحهما، فكان اختيار تلك الشخصية هو لايجاد توازن بين تلك الدولتين.

ومن جانب اخر فان جعفر شريف امامي كانت له مقبولية من جانب اطراف المعارضة، وكان الشاه يعتقد بان توليه منصب رئاسة الوزراء قد يحقق نوعا من التوازن بين الاطراف السياسية في البلاد لحفظ الاستقرار السياسي، والقيام باصلاحات اقتصادية كانت البلاد بامس الحاجة اليها.

وبعد تسنمه منصب رئاسة الوزراء عمل جعفر شريف امامي جاهدا على خلق حالة من التوازن بين الاطراف السياسية كافة، وحاول بكل الوسائل تحقيق قدر عال من الشفافية والحيادية في اثناء اجراء الانتخابات البرلمانية للدورة العشرين، الا ان حالات الغش والتزوير قد صاحبت تلك الانتخابات على الرغم من الاجراءات المشددة بهذا الشأن.

عمل جعفر شريف امامي جاهدا لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد الذي انعكس بدوره على الوضع الاجتماعي، واتخذ خطوات مهمة وفاعلة في هذا الشأن، الا انه وعلى الرغم من القروض التي حصلت عليها ايران من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الامريكية، فان الاقتصاد الايراني ظل يراوح مكانه.

كانت النهاية الحتمية لحكومة جعفر شريف امامي على اثر التظاهرات المناوئة لحكومته احتجاجا على قلة رواتب المعلمين، الذين قاموا بتظاهرات في العاصمة طهران، الا ان سوء تعامل القوى الامنية تجاه المتظاهرين وقتل احدهم، قد عجل في نهاية حكومة جعفر شريف امامي، وبذلك اضطر الى تقديم استقالته بعد استجوابه من قبل مجلس النواب في السادس من ايار 1961، لينتهي الدور السياسي الذي اداه في ايران.

## الهوامش

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1964 – 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2006، ص 26.

(2) حزب مليون: بعد تأسيس حزب مردم في أيار عام 1957م، والذي كان توجهه نهضوي من خلال برنامجه الاصلاحي، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وولوج الحياة السياسية في ايران. بادر منوجهر اقبال بتأسيس حزب سياسي في أيار عام 1958م، وبأمر ملكي اطلق عليه اسم حزب مليون ،لاسيما بعد إن فقد حزب منفردين دوره داخل مجلس الشورى الوطني باعتباره حزباً مثل الاغلبية البرلمانية وعجزه عن تلبية متطلبات الشاه في لعب دور الأكثرية. فأوعز الى اقبال بتشكيل حزباً يتصدى لذلك الدور، فبقي مليون هو الحزب الحاكم عقب انطلاقة نشاطه السياسي والحزبي حتى انهياره عام 1967م. للمزيد ينظر: احمد شاكر عبد العلاق، الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران -1963 1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012، ص 260.

(3) حزب مردم: تأسس حزب مردم بزعامة امير أسد الله علم يوم الخميس الموافق السادس عشر من أيار عام 1957م، بعد مشاورات وحوارات مع الساسة والخبراء بالشؤون الحزبية والسياسية في الداخل. ويعد الحزب من الناحية السياسية حزباً سلطوياً تشكل بمعونة ومشورة الشاه محمد رضا بهلوي كان يمثل اقلية برلمانية في مجلس الشورى الوطني بدورته التاسعة عشر (1957

1960-م) وكان عدد اعضاءه أربعة عشرة عضوا في مقابل حزب الأكثرية حزب منفردين، اذ كان الشاه يعاني من ضغوط المعارضة التي تشكل الغالبية في البرلمان الايراني. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 238.

(4) صادق زيبا كلام، الثورة الاسلامية في ايران الاسباب والمقدمات، ترجمة: هويدا عزت محمد، مراجعة وتقديم: بديع محمد جمعة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص 20 ؛ وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص 29.

(5) نعيم جاسم محمد، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا 1965 1977- دراسة في تطور السياسة الداخلية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة البصرة ، 2011، ص 41.

(6) وداد جابر غازي، الحياة البرلمانية في ايران 1941 – 1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 253.

(7) الجبهة الوطنية: تشكلت الجبهة الوطنية بعد ان دعا مصدق الناس في يوم الخميس المصادف الثالث عشر من تشرين الأول 1949 الى الاعتصام امام البلاط، وفعلاً ففي يوم الجمعة الرابع عشر من تشرين الأول قام الدكتور مصدق ومعه حشد من الساسة وطلاب الجامعة وتجار البازار بالتوجه الى البلاط واقاموا في حدائق قصر مرمر « بستاً « أي اعتصاما Sanctuary دام أربعة أيـام، وحالما دخل المتظاهرون، الذي قدر عددهم بالآلاف لحدائق القصر اختاروا لجنة من عشرين شخصاً برئاسة الدكتور مصدق للتفاوض مع عبد الحسين هزير وزير البلاط، هذه اللجنة سرعان ما أصبحت نواة "جبهة ملي" أي الجبهة الوطنية " كان هذا الاسم باقتراح الدكتور حسين فاطمي، فكان المعتصمون يدعون ب (متحصنين دربار) وقد تم استقبالهم في احمد اباد واقترح الدكتور حسين فاطمي تسمية المتحصنين ب (الجبهة الوطنية) وان تأخذ على عاتقها تنظيم الاعمال السياسية المهمة في ايران ينظر: كورش زعيم، جبهة ملي ايران، از بيدارش تاكودتاي 28 مرداد، جاب دوم، تهران، انتشارات ايران مهر، 1379 ش/2000م، ص ص 19-15.

(8) مقتبس من: فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1951 – 1963، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1993، ص291.

(9) وُلد الدكتور كريم سنجابي في مدينة كرمنشاه عام 1906م في قبيلة سنجابي الكردية، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية في إيران ثم سافر إلى فرنسا عام 1926م لدراسة الحقوق، وعندما عاد إلى إيران أسس "حزب إيران"، مع اللهّيار صالح وبعض الوطنيين الآخرين عام 1943م، وخاضوا الانتخابات البرلمانية وكوّنوا أقلية برلمانية، تعرف خلالها على الدكتور مصدق وتولى وزارة المعارف في حكومته، وسجن بعد انقلاب عام 1953م، وفي عام 1978م تولى سنجابي رئاسة الجبهة الوطنية الثالثة، واعتقل في العام نفسه ثم أطلق سراحه. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، البصرة، 1983، ص75.

(10) اللهيار صالح: من رجال الدين الذين تلقوا

تعليمهم في أوربـا، وكانت رغباته تنحصر في إقامة نظام سياسي ديمقراطي على النمط الأوربي، ولذلك قام عام 1943م، بإنشاء "حزب إيـران" بالتعاون مع الدكتور كريم سنجابي وغيره من المثقفين، تولى منصب سفير إيران في واشنطن حتى عام 1945م، وعاد ليشترك في حكومة قوام الائتلافية التي شكلها في المدة (28 كانون الاول 1945م – 9 تشرين الثاني 1947م)، كما شارك في حكومة مصدّق الثانية التي خاضت معركة التأميم. وفي عام 1960م تولى رئاسة الجبهة الوطنية الثانية. ينظر: المصدر نفسه، ص80.

(11) حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايـران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الاسلامية، مج 4، الدار العربيه للموسوعات، بيروت، 2008، ص 255.

(12) وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص 256.

(13) علي اميني: ولد الدكتور علي أميني في طهران عام 1905م، والده محسن أميني (معين الملك) وأمـه (فخر الدولة) حفيدة مظفر الدين شاه قاجار، درس علي أميني المرحلة الابتدائية في طهران، وبعد مواصلة دراسته حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس، وعند عودته من باريس، عمل في وزارة العدل والمالية والاقتصاد، عين عام 1939م نائباً لرئيس الوزراء في حكومة قوام السلطنة، ثم عين وزيراً للاقتصاد الوطني في حكومة علي منصور عام 1950م، وحكومة مصدّق عام 1952م، ثم وزيراً للمالية عام 1953م، ورئيساً للوزراء عام 1961م، وانضم الى المعارضة التي أطاحت بنظام الشاه عام 1979م، توفي عام 1992 م. ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف 3973/311، كتاب من السفارة العراقية في طهران السري 438 في 17 ايار1955م، وثيقة رقـم/55، ص107 ؛ محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص ص 22-21 ؛ نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 42.

(14) نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص ص -42 43؛ غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر (ايران في العهد البهلوي)، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، ط1، قم - ايران، 2008، ص 166.

(15) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 294 295-؛ نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 43.

(16)، مديرية النشر والاذاعـة العامة، حقائق عن ايـران، خطاب الشاه محمد رضا بهلوي في الدورة الحادية عشرة لمجلس الشيوخ، طهران، ع 40، 8 تشرين الاول 1960.

(17) اقتباس شده إز: ايرج اميني، بربال بحران سياسي زندكي علي اميني، نشرمهاى، تهران، 1388ش/2009م، ص 190.

(18) وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص 295 ؛ ايرج اميني، منبع قبلي ، ص 193.

(19) زهرا شجيعي، نخبكان سياسي إيران از انقلاب مشروطيت تا انقلاب اسلامي وزارات وزيران در ايران، جلد سوم، انتشارات سخن، تهران، 1383ش /2004 م، ص 306 307-.

(20) نفل از: حبيب لاجـوردي، خاطرات جعفر شريف امامي نخست وزير ايران (1339 – 1360 – 1357)، مركز مطالعات خاورميانه دانشكاه هاروارد، طهران، 1387ش/2008م، ص -182 187.

(21) عباس ارام: ولد في يزد عام 1899، والده علي رضا تاجر شاي في سوق يزد، أكمل دراسته في يزد وسافر الى الهند 1921 وعمل في القنصلية الايرانية في الهند. في عام 1935 تعين في وزارة الخارجية واصبح سفيراً لايران في العراق. في عام 1959 أصبح وزيراً للخارجية. عين عام 1964 من قبل شاه إيران مستشاراً دائم في البرلمان الإيراني فضلا عن منصبه في وزارة الخارجية للمزيد ينظر: ابراهيم تيمورى، (وشه اى از خاطرات عباس آرام، مجلة فرهنكي وهنري ، بخارى ، انتشارت 2 خـرداد 1389. http://bukharamag. com/1389.03.853.html

(22) حبيب لاجوردي، منبع قبلي، ص 191.

(23) ايرج اميني، منبع قبلي، ص 212.

(24) همان منبع، ص 253.

(25) شهرام يوسفي فر، حزب مليون به روايت اسناد، مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، 1386ش/2007 م، ص 102.

(26) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 296.

(27) نقلا عن: وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص 259.

(28) حبيب لاجـوردي، منبع قبلي، ص 200 ؛ شهرام يوسفي فر، منبع قبلي، ص 104.

(29) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 304 ؛ وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص257.

(30) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 297.

(31) مع تبدل الاوضاع السياسية للمجتمع الايراني عام 1960 شكل الباقون من قيادات الجبهة الوطنية (الجبهة الوطنية الثانية) التي ضم مجلسها القيادي الاعلى: مهدي بزركان ويد الله سحابي واية الله الطالقاني ولكن الخلافات الداخلية وعدم وجود استراتيجية واضحة لمواجهة النظام منعت من اعادة الحياة للجبهة الوطنية من جديد مما دعا المهندس بازركان مع اية الله طالقاني الى تأسيس تشكيل جديد اطلق علية (نهضة حرية ايران) واعلن بشكل رسمي عام 1961.للمزيد ينظر: محمد شفيعي فر، الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية، ترجمة محمد حسن زراقط، ط 2، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2014، ص 186؛ امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906 – 1979، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1990، ص 189.

(32) رعد عبدالجليل مصطفى ومحمد كاظم علي، المؤسسة الدينية في ايران واحزاب المعارضة، بيت الحكمة، بغداد، 1988، ص 80.

(33) مجتبى مقصودي، تحولات سياسي اجتماعي ايران، انتشارات روزنة، تهران، 1380 ش/ 2001م، ص 188 ؛ ريتشارد دبليو كوتام، القومية في ايـران، ترجمة: محمود فاضل الخفاجي، بغداد، 1987، ص 435.

(34) عباس ميلاني، نكاهي به شاه، برشين سيركل، تهران ، 1392ش /2013 م، ص 305.

(35) نقلا عن: غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 188.

(36) نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 44.

(37) بيتا عظيمي نزادان، شاه در اينه شاه، نشر نكاه معاصر، تهران 1388 ش/ 2009 م، ص182.

(38) وداد جابر غازي، المصدر السابق، 259 ؛ بيتا عظيمي نزادان، منبع قبلي، ص 182.

(39) ايرج اميني، منبع قبلي، ص 199؛ نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 44.

(40) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 188؛ وداد جابر غازي، المصدر السابق، 259.

(41) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 299.

(42) ايرج اميني، منبع قبلي، ص 201.

(43) رتشارد دبليو كوتام، المصدر السابق، ص 435 – 436.

(44) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 189.

(45) ولد مهدي بازركان في طهران سنة 1905، من عائلة غنية متدينة، درس العلوم الهندسية في باريس، كان يتمتع بحيوية فائقة، اصبح عضواً في'' جمعية المهندسين'' ثم في ''حزب ايران'' و''" جمعية الطلبة المسلمين" في جامعة طهران، الا انه ترك'' حزب ايران'' بعد تحالفه مع ''حزب توده''، تعاون مع مصدق، واصبح رئيساً لشركة النفط الايرانية، بعد سقوط مصدق اصبح استاذاً بالجامعة، ثم رئيساً لدائرة ماء طهران، كان اول رئيس وزراء بعد قيام الثورة1979.محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص 25؛ امل عباس جبر البحراني، الثورة الاسلامية في ايران دراسة تاريخية في اسبابها ومقدماتها ووقائعها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 82.

(46) مركز البحوث والمعلومات، الثورة التي لم تتم في ايران، ج1، بغداد، د ت، ص 84.

(47) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 189؛ نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 44.

(48) ريتشارد دبليو كوتام، المصدر السابق، ص 436.

(49) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 301.

(50) وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص 261.

(51) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ص-301 303.

(52) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات مجلس السيادة الديوان، التسلسل 377/411، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية المرقم 2/1/93بتاريخ 28/3/1961، ص 25.

(53) وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص 164؛ غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، 190.

(54) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، التسلسل 377/411، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية المرقم 2/1/93 بتاريخ 28 اذار 1961، ص 27 ؛ حسن كريم الجاف، المصدر السابق، ص 256.

(55) نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 45 ؛ غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 189.

(56) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 302.

(57) غانم باصر حسين البديري، الدور السياسيّ للبازار في التطورات الداخليّة في إيران(1979-1963 م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2006 ، ص 37.

(58) نعيم جاسم محمد، ، المصدر السابق، ص41.

(59) فهد سوادي فهد ، امير اسد الله علم ودوره السياسي في ايران 1977-1962 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2015، ص 47.

(60) غانم باصر حسين، المصدر السابق، ص 39.

(61) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص278؛ غانم باصر حسين، المصدر السابق، ص 40.

(62) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4979 / 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية برقم 2 / 1 / 2 / 295 بتاريخ 18 حزيران 1961، الوثيقة رقم 22 / ص65.

(63) محمد كامل محمد عبد الرحمن، الفلاح الإيراني في العهد البهلوي 1925-1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب – جامعة بغداد، 1991، ص -142 143.

(64) حازم عبد الغفور غماس الدليمي، سقوط النظام الملكي في إ يران وأثـره على الأمن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005 ، ص 56.

(65) المصدر نفسه، ص 57.

(66) نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 42.

(67) موسى الموسوي، ايران في ربع قرن، (د.م)، 1972، ص 78.

(68) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ص 79 – 80.

(69) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 297.

(70) جون. اف. كنيدي: يسمى أيضًا جون فيتزجيرالد نيدي أو جون إف. كنيدي) رئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثون. كان جون كنيدي الابن الثاني لجوزيف كنيدي المليونير الأمريكي ذو الأصل الايرلندي حصل كنيدي على كل ما يمكن أن يحصل عليه أولاد الأغنياء عندما كان طفلاً، وبعد أن أنهى تعليمه الأكاديمي، تخرّج من جامعة هارفارد عام 1940م، وتطوع عام 1943م في الاسطول الأمريكي، كما مُنح وسام الشجاعة في الحرب العالمية الثانية، خدم في الحرب العالمية الثانية كقائد لطوربيد الذي أنقذ حياة ملاّحيه، ومقاتل حيث عرفت عنه الشجاعة، ثم عمل مراسلاً صحفياً للأخبار، تولى الرئاسة خلفًا للرئيس دوايت أيزنهاور وقد خلفه نائبه ليندون جونسون ولد في 29 ايار، 1917 في بوسطن، ماسيتشوسيت، وتوفي مقتولاً في 22 تشرين الثاني، 1963 في دلاس، تكساس وقد أُتّهم لي هارفي اوسولد باغتياله للمزيد من التفاصيل ينظر: Robert Dallek، John F. Kennedy، Oxford ، new York، 2011، p p 6 -55.

(71) موسى النجفي وموسى فقيه حقاني ، التحولات السياسية في ايران الدين والحداثة ودورهما في تشكيل الهوية الوطنية، ترجمة قيس القيس، مراجعة هادي نعمة واخرون، مركز الحضارة للتنمية والفكر الاسلامي، بيروت ، 2013، ص 250. من الجدير بالذكر ان رئيس الولايات المتحدة جون كنيدي عرض عام 1961 على العالم مشروعا اسماه استراتيجية السلام والاتحاد من اجل التقدم وكان في ظاهر الاهداف الاصلاح الزراعي وكانت حكومة الدكتور اقبال قد قدمت قبل ذلك مشروعها الاصلاحي عام 1959 للبرلمان وتسلمه جعفر شريف امامي عام 1960 ولكن لم ينجح المشروع (الاصلاح الـزراعـي) الا في عهد حكومة علي اميني وبدعم الولايات المتحدة الامريكية.للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 251.

(72) فوزية صابر محمد، المصد ر السابق، ص ص 297- 298.

(73) تتكون مجموعة الشركات النفطية من: شركة الاطلسي للتكرير، شركة شمس النفطية،

شركات الاتحاد النفطية كاليفورنيا، مورفي، ومجموعة تديويتر الامريكية، وشركة فيلبس بتروليوم الايطالية، وشركة الغاز الطبيعي كومشن رويال ديدت شل الهندية، مع بعض الشركات الفرنسية ينظر: نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص 146.

(74) حميد صفري، النفط يستعبد ايران، ترجمة عبدالرزاق الصافي، منشورات مكتبة بغداد، بغداد ، 1970، ص 176.

(75) حسين عبد زاير الجوراني، التطورات الاقتصادية في ايران 1979-1960 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2015، ص 75.

(76) حميد صفري، المصدر السابق، ص ص 42-41.

(77) المصدر نفسة، ص 220.

(78) الكوثر (مجموعات خطابات الإمام الخميني (س) التي تتضمن تسجيلاً لوقائع الثورة الإسلامية خلال الأعوام (1962م1978-م)، المصدر السابق، ص 61.

(79) روبرت كارمن داريفوس، رهينة خميني مطابخ المخابرات الانكلو امريكية ، ترجمة وتقديم علي شمس الدين ناصر، بغداد ، 1989 ، ص 76.

(80) محمد درخشش: ولد عام 1915 تلقى تعليمة الابتدائي في طهران ثم تخرج من جامعة طهران عام 1938 من قسم التاريخ والجغرافية والتحق بالخدمة في وزارة التربية عام 1939 قام بتأسيس جمعية المعلمين الجامعيين عام 1945 وتولى رئاستها واصدر مجلة تسمى ((مهركان)) تعاونت الجمعية مع عدد من الاحزاب اليسارية مثل حزب توده وفيما بعد حزب القوى الثالثة ومال اخيرا الى تأييد مصدق وانتخب عضوا في مجلس الشيوخ في الدورة الثامنة عشر وانظم الى الاقلية البرلمانية المعارضة الى حكومة زاهدي ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص 62.

(81) بهرام افراسيابي، معماي شاه به روايت سند وتصوير، مؤسسة انتشارات نكاه، تهران، 1392 ش /2013، ص 132؛ حبيب لاجوردي، منبع قبلي، ص 205.

(82) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 191.

(83) نجفقلي بسيان وخسرو معتضد، معماران عصر بهلوي، تهران، 1379 ش/200م، ص 695.

(84) اقتباس شده إز: حبيب لاجوردي، منبع قبلي، ص 206.

(85) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 303.

(86) المصدر نفسه، ص 304 ؛ بهرام افراسيابي، منبع قبلي، ص 132؛

(87) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 191.

(88) م. ب. ا. ت. و. ا.، رجال عصر بهلوي به روايت اسناد تاريخي جعفر شريف امامي ، منع قبلي، ص 191.

(89) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 304.

(90) مهدي هروبى واحمد سميعي، 22 نسخت وزير در 37 سال، جاب أول، تهران، 1384 ش/ 2005م، ص 195.

(91) عباس ميلاني، منبع قبلي، ص 309.

(92) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص 305.

(93) اقتباس شده إز: ايرج اميني، منبع قبلي، ص 268.

(94) اقتباس شده إز: عباس ميلاني، منبع قبلي ، ص 310.

(95) ايرج اميني، منبع قبلي، ص 269.